المزعوم، بعيدة عن أخذ هذه الأخطار مأخذ الجد، فألمانيا الاتحادية تميل الى خفض موازنتها الدفاعية منذ أواخر السبعينات. وينطبق الشيء ذاته على موقف أوروبا الغربية تجاه احتمالات الخطر في الخليج، مع أن لفرنسا وبريطانيا، كما سنلاحظ، وجوداً بحرياً في المنطقة. وبرغم كل الضغوط الأميركية على أوروبا الغربية الا أنها لم تتوصل في جو هذه الدول، الى التعاطي مع المنطقة من الزاوية ذاتها. وهذا لا يعني بالطبع، أن موقف هذه الدول أو بعضها على الأقل، أقل عدوانية تجاه المنطقة، اذ لعل سياساتها أكثر دهاءً، في هذا المجال، من الولايات المتحدة. لكنه يشير الى ثغرة تعجز الاستراتيجية الأميركية عن ردمها تجاه المواطن الأميركي المدعو للاقتناع بضرورة الانخراط في الدفاع عن «مصالح العالم الغربي». بل ان الحجج التي طرحها الجمهوريون لتفسير التقاعس الأوروبي، ترتد ضد المنطق الجمهوري نفسه. يشير كيسنجر، على سبيل المثال، الى سعي أوروبا لخلق حلقة تجارية مغلقة بينها وبين الشرق الأوسط على حساب البلدان الاشتراكية والولايات المتحدة في آن[١٠]. فاذا صح هذا، فان الاستراتيجية الأميركية ليست مبنية على أساس الدفاع عن مصالح الغرب، قدر ما هي استراتيجية حرب، أو استعادة الزعامة على العالم الغربي ان لم يكن العالم كله.

هذا في ما يتعلق بالاستراتيجية الأميركية تجاه احتمالات «الغزو المباشر» السوفياتي. وسنؤجل الحديث عن السيناريوهات الأخرى القائمة على احتمالات انقلاب عسكري، حتى نتعرف على وسائل الدفاع بوجه الخطر، كما تطرحها استراتيجية ريغان، لنرى ان كانت هذه الوسائل نفسها تشجع أو تعيق احتمالات الانقلاب، بتصعيدها للعسكرة داخل بلدان الخليج نفسها، وارسائها الأساس المادي بالتالي، لزيادة الثقل الاجتماعي ــ السياسي للعسكريين المحترفين داخل تلك البلدان.

من تصدير السلاح الى تصدير القوات

تنتهي دراسة هولسنيتر[١١] المشار اليها، بخلاصة ذات مغزى مفادها: ان نجاح الاستراتيجية المرسومة يتطلب «اقتناع حلفائنا في الخليج بوجود خطر غزو حقيقي». وها أن القناعة متوافرة لدى بعض الأطراف على الأقل، فما هي وسائل الدفاع؟

في ١٩٨١/٥/٢١، أعلن مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون المساعدات العسكرية أن بيع المعدات العسكرية الى الخارج واحد من الأدوات الاساسية للسياسة الخارجية الأميركية[١٢]. وجاء هذا التصريح ليفتتح عهداً جديداً في تطور تجارة السلاح، بعد أن أعلن الرئيس كارتر مبدأه بتقييد صادرات السلاح الى الخارج قبل ذلك بأربع سنوات[١٣]. وتم تكريس هذا الموقف بقرار الرئيس ريغان، في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨١ الذي قام على أساس «تعزيز قدرات الدفاع الذاتي لحلفاء الولايات المتحدة»، بما فيها البلدان ذات السجل البارز في ميدان انتهاك حقوق الانسان. وشرع بتنفيذ هذا القرار، في البدء بازالة الخطر السابق على بيع سربي مطاردات ف ــ ١٦ الى كوريا الجنوبية، وسرب طائرات من الطراز ذاته الى فنزويلا فضلاً عن (١١٧٧) صاروخ جو ــ جو من طراز سايدوندر، وطائرات الأواكس (بوينغ) الخمسين الى العربية السعودية. وهكذا عاد ريغان الى استكمال ما بدأه نيكسون وفورد قبله؛ حيث ازدادت مبيعات السلاح في ظلهما،